

٢ - وترجو كذلك من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً عن نتائج هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، عن طريق مجلس التجارة والتنمية .

الجلسة العامة ٢١١٢
٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣٠٨٤ (د-٢٨) . اصلاح نظام النقد الدولي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير إلى قرارها ٢٨٠٦ (د-٢٦) المتخذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، وكذلك إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٤ (د-٣) المتخذ في ٢٠ آيار / مايو ١٩٧٢ (١٦) ،

وان تلاحظ أن رئيس اللجنة المعنية باصلاح نظام النقد الدولي والأمر المتصلة بذلك ، التي أنشأها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ، قد قدم تقريراً عن الوضع الراهن لأعمال اللجنة ومشروعاً أولياً للاصلاح ،

واعترافاً منها بأن المشاكل القائمة في المجالات النقدية والتجارية والمالية يجب أن تحل على نحو منسق يراعي فيه ما بينها من ترابط ، وذلك عن طريق مشاورات مناسبة كذلك التي نصت عليها قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتصلة بالموضوع ، وبالمشاركة التامة بـ
البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

١ - تلفت النظر إلى خطر وقوع التجارة والتنمية الدوليين في فوضى مؤذية ، ولا سيما للبلدان المتنامية ، نتيجة لاستمرار الفوضى في المجال النقدي الدولي ، وترحب باعتزام اللجنة المعنية باصلاح نظام النقد الدولي والأمر المتصلة بذلك حل المشاكل المتعلقة بالاصلاح في موعد أقصاه ٣١ تموز / يوليه ١٩٧٤ ؛

(١٦) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ، 'التقرير والمرفقات' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع : E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، 'ألف' .

٢ - وتشدد علي ان اصلاح نظام النقد الدولي يجب أن يستهدف جملة عالي الطابع، مراعي مصالح المجتمع الدولي بمجموعه ، ساعدا بذلك في تطوير نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم علي المساواة بين جميع الدول وهرمي مصالحها ؛

٣ - وترحب بالتدابير المتخذة لضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة كلية وفعالة فسي المباحثات وفي عملية اتخاذ القرارات الاصلاحية ، وتؤكد أهمية دور اللجنة المعنية باصلاح نظام النقد الدولي والأمر المتصلة بذلك بوصفها الهيئة ذات الصلاحية الكلية في المفاوضات المتعلقة بالاصلاح ؛

٤ - وتعترف بضرورة توفر درجة مناسبة من المرونة في النظام النقدي الجديد ، يكون مما يمكن بفضلها ، علي وجه الخصوص ، مراعاة السمات الخاصة والمشاكل الهيكلية الخاصة للبلدان النامية ؛

٥ - وتدعو صندوق النقد الدولي الي الاهتمام بالأمور التي تشغل بال البلدان النامية ، ولا سيما عند اعادة النظر قريبا في وضعه الحالي من حيث توزيع الحصص ، وبالتالي من حيث توزيع الأصوات ؛

٦ - وتعهد مواصلة دراسة المقترحات الرامية الي انشاء جهاز مالي جديد بغية تأمين تمويل موازن مدفوعات البلدان النامية تمويلا أطول أجلا ؛

٧ - وتعترف بضرورة اعادة النظر في طرق عمل صندوق النقد الدولي ، ولا سيما من حيث مهل كل من مواعيد تسديد القروض واتفاقات ائتمان الدعم ، ونظام التمويل التمويضي ، وشروط تمويل المخزونات المنظمة للسلع الأساسية ، وذلك علي نحو يمكن البلدان النامية من الافادة منها افادة أفضل ؛

٨ - وتؤكد أن من الأمور البالغة الأهمية السهر علي جعل النظام الجديد بعد اصلاح يخلق الشروط اللازمة لتشجيع تدفق المزيد من الموارد الحقيقية من البلدان المتقدمة النمو الي البلدان النامية ، ويتضمن في الوقت نفسه ترتيبات لهذا الغرض ؛

٩ - وتوصي بموجب التوصل بأسرع ما يمكن ، في اطار اصلاح نظام النقد الدولي ، ووفقا للجدول الزمني الموضوع من قبل اللجنة المعنية باصلاح نظام النقد الدولي والأمر المتصلة بذلك ، الي قرار بشأن المسائل المتعلقة ، بما في ذلك مسألة اقامة ترابط بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي الاضافي ؛

١٠ - وتؤكد ان انشاء صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة اضافية علي نحو كاف ومنظم ، ينبغي ان يتحدد علي اساس احتياجات السهولة العالمية ؛

١١ - وتقرر ان يصار ، حيثما أمكن ذلك ، الي اعفاء البلدان النامية من القيود التي تفرض ، لأغراض ميزان المدفوعات ، علي الاستيراد وعلي خروج رؤوس الأموال ، والتي أخذ الظروف الخاصة التي تمر بها البلدان النامية بعين الاعتبار لدى تقييم القيود التي تشمر هذه البلدان أنها بحاجة الي فرضها ؛

١٢ - وترحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة المعنية باصلاح نظام النقد الدولي والأموال المتصلة بذلك والقاضي بإنشاء فريق تقني يعني بانتقال الموارد الحقيقية ، كما يدرس بالتفصيل اقتراحات محددة بشأن التدابير التي يمكن للجنة أن تتخذها وفقا لولايتها بغية تشجيع تدفق الموارد الحقيقية من البلدان المتقدمة النمو الي البلدان النامية .

الجلسة العامة ٢١٩٦
٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣٠٨٥ (٥-٢٨) . المفاوضات التجارية المتعددة
الأطراف

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الي قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ٨٢ (٥-٣) المتخذ في ٢٠ آذار/
مايو ١٩٧٢ (١٧) ، والي قرار الجمعية العامة ٣٠٤١ (٥-٢٧) المتخذ في ١٩ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٧٢ ،

وان تشير الي الاعلان الهام الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، الذي أقره
الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدين في الاتفاق العام بشأن التصريفات الجمركية والتجارة ،
المنعقد في طوكيو ، وكذلك الي البيان الختامي الذي أدلي به رئيس الاجتماع ،

وان تؤكد من جديد أنه سيكون من أهداف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
تأمين مزايا إضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية ، بحيث تتمكن هذه البلدان من تحقيق
زيادة ذات شأن في مداخيلها من القطع الأجنبي ، وتنويع صادراتها ، وتعجيل معـدـل
نمو تجارتها ، مع مراعاة احتياجاتها الانمائية ؛ وتحسين قدرات هذه البلدان علي المشاركة
في توسيع التجارة العالمية ، وتحقيق توازن أفضل بين البلدان المتقدمة النمو
والبلدان النامية في اقتسام المزايا الناجمة عن هذا التوسع ، يتم الي أقصى قدر ممكن

(١٧) المرجع نفسه .